

17/9/2004

جددت توضيح موقفها إزاء أحداث صعدة.. أحزاب المشترك تبدي أسفها من حملة الإعلام الرسمي وصحف الحزب الحاكم ضد المشترك وقياداته، وتدعو السلطة الى الابتعاد عن معالجة أزماتها بافتعال أزمات أخرى خاص

دعت أحزاب المشترك السلطة الى الابتعاد عن معالجة أزماتها بافتعال أزمات أخرى، وإلى الكف عن الدعوة إلى الكراهية وتحرير المواطنين ضد بعضهم البعض واجترار مشاكل الماضي لإعاقة السير نحو مستقبل أفضل للوطن. وأبدت أحزاب اللقاء المشترك (تجمع المعارضة اليمينية) في بيان لها وزع أمس الخميس أسفها الشديد من ما وصفته بالحملة الإعلامية المفتعلة التي تشنها أجهزة الإعلام الرسمية وصحف الحزب الحاكم ضد أحزاب اللقاء المشترك وقياداته، وكيل الاتهامات الباطلة وتعتمد الإساءة إليهم وتضليل الرأي العام بشأن حقيقة موقف أحزاب المشترك من أحداث صعدة.

واعتبر البيان ماتقوم به أجهزة إعلام الدولة ضد المشترك مخالف للدستور ويسعى إلى إثارة الكراهية والأحقاد والتحريض المغرض ضد الآخر بمن فيهم القوى السياسية، ما يؤدي إلى إشعال فتنة تهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتقود البلاد إلى مأساة جديدة.

* الصحوقة نت تنشر نص البيان :

بيان صادر عن اللقاء المشترك

تابعت أحزاب اللقاء المشترك بأسف شديد الحملة الإعلامية المفتعلة التي تشنها أجهزة الإعلام الرسمية وصحف الحزب الحاكم ضد أحزاب اللقاء المشترك وقياداته، وكيل الاتهامات الباطلة وتعتمد الإساءة إليهم وتضليل الرأي العام بشأن حقيقة موقف أحزاب المشترك من أحداث صعدة، ولذلك كان لزاماً علينا إعادة التذكير بموقفنا توضيحاً للحقائق من خلال ما يلي:

- 1- فوجئت أحزاب اللقاء المشترك بأحداث صعدة، وفي ظل نقص وغياب المعلومات، وبعد ما يقرب من أسبوعين من بدئها طلبت أحزاب اللقاء المشترك لقاء بالأخ رئيس الجمهورية لاستيضاح الأمر قبل تحديد أي موقف تجاهها انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية تجاه أي مخاطر تحيق بالبلاد والشعب.
- 2- بعد أن رفض هذا الطلب تم تدارس تطورات الأحداث في صعدة وحددت أحزاب اللقاء المشترك موقفاً مبدئياً يقوم على رفض استخدام القوة العسكرية في حل القضايا الداخلية، والدعوة إلى الالتزام بالقانون والدستور في معالجة هذه الأزمة.
- 3- لم تكن أحزاب اللقاء المشترك طرفاً في هذه الأزمة، ولم تنحاز بأي شكل من الأشكال لأحد طرفي الأزمة وظلت متمسكة بالبحث عن حل سلمي وتجنب إراقة الدماء، مدركة لمخاطر تداعيات الحل العسكري وأثاره المدمرة.
- 4- إن دعوة اللقاء المشترك إلى العودة إلى مجلس النواب في حل هذه القضايا كانت بهدف معالجة الأزمة بخلفية دستورية وقانونية وبمعرفة الشعب، أما اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية وبشكل مفاجئ قبل استنفاد كافة الوسائل السلمية فقد ولد اجتهادات مختلفة حول سلامة هذا الحل من عدمه.
- 5- تقوم الحملة الإعلامية على إنكار حق أحزاب اللقاء المشترك في إعلان رؤيتها في حل القضايا الوطنية الداخلية وهو إنتقاص من حقوقها الدستورية ويعكس فهم السلطة للديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.
- 6- إن الدستور يكفل حق الرأي والرأي الآخر ولما يجيز استخدام طرف لأدوات السلطة في محاكمة الآخرين على أدائهم، والشعب عن طريق مؤسساته الدستورية وحده هو الذي يرجح هذا الموقف أو ذاك أما احتكار الحقيقة وتشويه الرأي الآخر ليس إلما موقفاً مناهضاً للدستور وللديمقراطية.

7- تقوم أجهزة إعلام الدولة وبشكل مخالف للدستور بإثارة الكراهية والأحقاد والتحريض المغرض ضد الآخر بمن فيهم القوى السياسية مما يؤدي إلى إشعال فتنة تهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتقود البلاد إلى مآسٍ جديدة.

8- إن موقف أحزاب اللقاء المشترك حول ضرورة نبذ العنف واستخدام القوة في حل القضايا التي يمكن حلها بالوسائل السلمية، ينطلق من إدراكها بأن شعبنا بحاجة إلى اللجوء إلى الوسائل السياسية لحل قضايا الخلاف أياً كانت وتغليب لغة الحوار والحلول الوسط والتنازلات المتبادلة لمصلحة الوطن وأمنه واستقراره واحترام القانون، وأن ينحصر استخدام القوة في حماية القوانين وأمن الوطن.

9- إن اليمين هي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية ومكافحة الفقر وتشجيع الاستثمار وعليها أن تبحث عن معالجات لمصاعبها الداخلية، بعيداً عن الأساليب التي تعيق الاستثمار والتنمية.

إن أحزاب اللقاء المشترك وهي توضح مجدداً موقفها تجاه هذه الأزمة تدعو مجدداً إلى الابتعاد عن معالجة أزماتها بافتعال أزمات أخرى تكلف الوطن كثيراً، وتدعو للحوار حول كيفية احتواء تداعيات هذه الأزمة وآثارها بمسؤولية وطنية، وتدارس أسباب هذه الأحداث بصدق بهدف استخلاص العبر وتجنب السير المماثل مستقبلاً.

كما تطالب بالكف عن الدعوة إلى الكراهية وتحريض المواطنين ضد بعضهم البعض واجترار مشاكل الماضي لإعاقة السير نحو مستقبل أفضل للوطن والاتجاه بدلاً من ذلك إلى إدارة حوار وطني مسئول حول مصاعب الوطن بهدف تجاوزها وتحقيق الأمن والاستقرار، المشرط الضروري للتنمية والبناء وتحسين حياة الشعب ومكافحة الفقر.

وتعيد أحزاب اللقاء المشترك تأكيدها أن الإصلاح السياسي هو الوسيلة المثلى لتجنب اليمين الأزمات المتكررة.

صادر عن أحزاب اللقاء المشترك

التجمع اليمني للإصلاح

الحزب الاشتراكي اليمني

التنظيم الموحدوي الشعبي المناصري

حزب البعث العربي الاشتراكي القومي

حزب الحق

اتحاد القوى الشعبية